Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 7, Issue 10 (2023) • P: 54 - 39
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Studying some variables related to social capital of rural people in some villages of Kafr El-Sheikh Governorate – Egypt

Dr. Walaa Abdelatif Shabaan[1] , Dr. Dalia Hassan Hebish[1] , Dr. Amany Said Elkholy*[1]

[1] Agricultural Extension & Rural Development Research Institute | Agricultural Research Center | Egypt

Received: 22/05/2023

Revised: 03/06/2023

Accepted: 18/06/2023

Published: 30/08/2023

* Corresponding author: amany_elkholy2008@yahoo.com

Citation: Shabaan, W. A., Hebish, D. H., & Elkholy, A. S. (2023). Studying some variables related to social capital of rural people in some villages of Kafr El-Sheikh Governorate – Egypt. *Journal of Humanities & Social Sciences, 7*(10), 39 – 54. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C220523

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research aimed to identify the levels of social capital of the rural people in the selected research area, determining relationships between the studied independent variables and the degree of social capital, Determine the multiple relationships between the studied independent variables and the degree of social capital, Identify the variables that most contribute to explaining the variation in the degree of social capital of the respondents. 54.7% of the respondents in the middle level of the total social capital degree, Appositive significant correlation between degree of social capital and each of: years of education, years of respondent wife education, family monthly income, cultural openness, ambition level, attitude towards change, belonging to the local community, and satisfaction with services in the local community. Five independent variables contribute the most to explaining the variation in the degree of social capital, which are: belonging to the local community, cultural openness, level of ambition, number of family members and attitude towards change. The research recommends the need to introduce the concept of social capital for rural people in all sustainable development programs, because of its great role in advancing development, as one of the keys to the strategies of development plans and programs.

Keywords: Social Capital - Rural Society - Rural people.

دراسة بعض المتغيرات المرتبطة برأس المال الاجتماعي للريفيين ببعض قرى محافظة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية

الدكتورة / ولاء عبد اللطيف شعبان[1]، الدكتورة / داليا حسن حبيش[1]، الدكتورة / أماني سعيد الخولي*[1]

[1] معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية | مركز البحوث الزراعية | مصر

المستخلص: استهدف البحث التعرف على مستويات رأس المال الاجتماعي للريفيين بمنطقة البحث، وتحديد العلاقات الثنائية بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة، وكذا التعرف على العلاقات المتعددة بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة، وتحديد أكثرها إسهاماً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للمبحوثين. وتلخصت أهم النتائج فيما يلى: 54.7٪ من المبحوثين جاءوا في فئة المستوى المتوسط لدرجة رأس المال الاجتماعي الكلية، وتبين وجود علاقة ارتباطية موجبة ومعنوية بين درجة رأس المال الاجتماعي وكلٍ من: عدد سنوات تعليم المبحوث، وعدد سنوات تعليم زوجة المبحوث، والدخل الشهري للأسرة، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، والاتجاه نحو التغيير، والانتماء للمجتمع المحلى، والرضا عن الخدمات بالمجتمع المحلى. كما وجد خمسة متغيرات مستقلة فقط هي الأكثر إسهاماً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي وهى: الانتماء للمجتمع المحلى، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، وعدد أفراد الأسرة، والاتجاه نحو التغيير. ويوصى البحث بضرورة إدخال مفهوم رأس المال الاجتماعي للريفيين في جميع برامج التنمية المستدامة، لما له من دور كبير في دفع عجلة التنمية، باعتباره أحد مفاتيح استراتيجيات الخطط والبرامج التنموية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الاجتماعي - المجتمع الريفي- الريفيين

المقدمة:

تُعد التنمية هدفاً تسعى إلى تحقيقه غالبية الدول وبخاصة النامية منها، باعتبارها وسيلة أساسية تمكنها من تحقيق الرقى، والتقدم، والرفاهية في محاولة للخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم، حيث تشهد المجتمعات البشرية تغيرات سريعة ومتلاحقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتي يرجع معظمها إلى التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي بطبيعة الحال أحدثت وفرة في المعلومات والبيانات، ونتيجة لذلك نشأ تغيراً في علاقات الأفراد الاجتماعية وأشكال تفاعلهم وأساليب تواصلهم.

وجدير بالذكر أن الجهود الرسمية للتنمية ركزت في معظم هذه الدول على الجوانب الاقتصادية فقط في التنمية دون الإهتمام الكافي بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، الأمر الذى أعاق جهود التنمية لفترة ليست بالقليلة عن بلوغ أهدافها، كما أثرت بصورة سلبية على بناء وتكوين الإنسان القادر على العطاء والتفاعل مع قضايا التنمية في مجتمعه المحلى، وخاصةً في الريف. حيث ساد الاعتقاد لفترات طويلة من الزمن بأن أي جهود لتنمية الريف لا تكون إلا من خلال ضخ الأموال وزيادة الإستثمارات المالية فقط، مع تجاهل حقيقة أن رأس المال الاجتماعي بما يشمله من علاقات وتواصل بين أعضاء المجتمع لا يقل أهمية عن رأس المال الاقتصادي في تحقيق الأهداف التنموية والعدالة الاجتماعية، بما ينعكس في صورة آثار وعوائد مرغوبة على المجتمع الريفي. ولذلك لابد أن تركز المجتمعات النامية على رأس المال الاجتماعي لدوره المحوري في عملية التنمية المستدامة، ولطرحه استراتيجيات تنموية بديلة تعتمد على المشاركة المجتمعية، ولأنه ييسر من تنفيذ برامج التنمية المستدامة ومشاريعها، كما يُعد أكثر تناغماً مع الظروف السائدة، باعتباره المحرك الأساسى الذى يسهل التفاعل الاجتماعي والاقتصادي ويشكل البنية الأساسية للعلاقات الاجتماعية، ويعزز الثقة المتبادلة، ويساعد على مواجهة المشكلات الاجتماعية.

وإستناداً إلى ماسبق فإن رأس المال الاجتماعي يُعد أحد معايير قوة المجتمع، لأنه يساهم في بناء مجتمع متماسك، وبناء الشخصية التنموية بكل ما تتميز به من قيم ومعايير وفضائل اجتماعية تجعلها أكثر انتماءاً ومشاركة، مما يساعد في تنظيم الأفراد لتحقيق التنمية والكفاءات وفعالية التخطيط والمتابعة والتقويم وإتخاذ القرارات وحشد الجهود وتعبئتها.

ومما لا شك فيه أن إهتمام المجتمع المصرى برأس المال الاجتماعي يعود إلى ما تم رصده من العديد للجهود الفردية في التعامل مع مشكلات المجتمع، والذى إذا تم التركيز عليها ووضعها في إطار برنامج تنموى واضح أمكن الإستفادة منها بشكل أفضل للمجتمع ككل. إلى جانب أن ما شهدته ثورة مصر يناير 2011 من توحد اجتماعي لمقاومة بعض أشكال إنعدام العدالة الاجتماعية يؤكد بالدليل القاطع على الأهمية الكبيرة لرأس المال الاجتماعي، وقدرته على تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة في الريف.

مشكلة البحث:

إنطلاقاً من المقدمة السابقة فإن مشكلة البحث تكمن في أن الحكم على معايير التقدم أو التخلف للمجتمعات البشرية إعتمد على المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية لفترات طويلة من الزمن، في حين أغفل حقائق هامة ألا وهى أن التقدم والتنمية لا يمكن أن تكون إلا بالبشر، بالإضافة إلى أن أى إطار تنموى لا بد أن يسعى إلى تنمية مستدامة متوازنة اجتماعية واقتصادية وبيئية، وإن كانت التنمية ترى أن الإنسان الغاية والوسيلة، فان رأس المال الاجتماعي يدعم هذا التوجه من خلال تركيزه على العلاقات بين البشر وإستثمارها لخلق فرص للنمو والتقدم والسعى نحو تحسين قدرة الفرد على إتخاذ القرارات. وحيث أن المجتمع الريفي المصرى قد تأثر بعد ثورة يناير 2011 بأحداث وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية أدت إلى تغيير الكثير من الاتجاهات، والقيم الاجتماعية فضلاً عن الخلط بين المفاهيم، مما أحدث صراعات بين أفراد المجتمع وجماعاته، بل داخل الأسرة الواحدة، وأن هناك دراسات اجتماعية قد رصدت ما يسمى بأزمة الفساد والتسيب واللامبالاة، بالإضافة إلى عدم الإنضباط والفوضى الأخلاقية، وزيادة التفكك الاجتماعي مما أدى إلى خلل قد يؤثر على البناء الاجتماعي ويهدد كيانه ويزيد من الشعور بعدم الأمان وفقدان الثقة (عبد الرحمن والحسينى:2018، 3)، وحيث أنه لا يمكن تصور حدوث تنمية حقيقية في مجتمع يعانى من ضعف الإندماج الاجتماعي. لذلك جاء الإهتمام برأس المال الاجتماعي باعتباره أحد المفاهيم الهامة في مجال العلوم الاجتماعية، ولارتباطه بالعديد من القضايا الاجتماعية والتنموية وسبل العيش، فالعمل على تنمية وتوافر عناصر رأس المال الاجتماعي تُسهم إلى حد كبير في تنمية المجتمع الريفي من خلال قيام الريفيين بالتعبير عن مصالحهم والمشاركة في تحقيق أهدافهم في إطار من الثقة والرضا الاجتماعي، الأمر الذى يستدعى ضرورة إسترجاع مكونات الثقافة الريفية مرة أخرى برغم التغيرات الحادثة بها وتأثير النزعة المادية على شكل العلاقات الاجتماعية، لأن تعزيز رأس المال الاجتماعي بين الريفيين كفيل بأن يكون عامل أساسى من عوامل إنجاح برامج وخطط التنمية المستدامة للنهوض بالمجتمع الريفي مرة أخرى.

وبإستقراء الدراسات السابقة في مجال رأس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي المصرى، تبين عدم وجود دراسات قد تناولت مستوى رأس المال الاجتماعي، وعلاقة بعض المتغيرات المرتبطة به في المجتمع الريفي، وخاصةً في الريف المصرى، وذلك في حدود إطلاع

الباحثات. وهو ما كان باعثاً على محاولة التقصى عن ماهو مستوى رأس المال الاجتماعي للريفيين بمنطقة البحث؟، والتعرف على بعض المتغيرات المرتبطة به، حيث تمثل مشكلة البحث الراهن الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو مستوى رأس المال الاجتماعي للريفيين، ومستوى أبعاده المدروسة بمنطقة البحث؟، وما هى العلاقة بين المتغيرات المرتبطة برأس المال الاجتماعي للريفيين؟، وما هى أكثر المتغيرات إسهاماً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين؟، حتى نستطيع نقل صورة عن الواقع، والخروج بالتوصيات اللازمة لتنمية وتعزيز رأس المال الاجتماعي لدى الريفيين.

أهداف البحث:

يسعى البحث بصفة أساسية إلى التعرف على مستوى أبعاد رأس المال الاجتماعي للريفيين والمتغيرات المرتبطة به، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد مستوى رأس المال الاجتماعي للمبحوثين، ومستوى أبعاده المدروسة بمنطقة البحث.
2- قياس العلاقة بين درجة رأس المال الاجتماعي للمبحوثين والمتغيرات المستقلة المدروسة.
3- التعرف على أكثر المتغيرات إسهاماً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للمبحوثين بمنطقة البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في أنها محاولة لإستعراض مفهوم رأس المال الاجتماعي وكيفية قياسه، كذلك التعرف على بعض المتغيرات المرتبطة به وأكثرها إسهاماً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين، أما الأهمية التطبيقية تتمثل فى: مدى إمكانية الإستفادة من نتائج البحث في تطوير برامج التنمية، والإسترشاد بها في وضع آليات تطبيقية عند التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الريفية، ووضعها أمام السياسات للإستعانة بها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الإطار النظرى والدراسات السابقة

أ- الإطار النظرى

ترجع أهمية رأس المال الاجتماعي في أنه يتيح للمواطنين حل المشكلات الاجتماعية بسهولة من خلال التعاون، وزيادة الوعى لدى الأفراد، وثقتهم في الأخرين، وتسهيل الحصول على المعلومات، وكذا يؤثر على العلاقات البشرية والاقتصادية في المجتمع، ويساعد المواطنين على الثقة في الاقتصاد والتجارة والمؤسسات، وإحترام التفاعل المجتمعى، كما أنه يؤدى إلى تماسك المجتمع ومنعه من الانهيار وتحديد هويته والمحافظة عليه، وكذا أنه معيار من معايير قياس السعادة لدى الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالتوافق النفسى والاجتماعي، كما يعد عنصراً هاماً وفاعلاً في صنع وتحليل السياسة الاجتماعية في مجالات الرعاية المختلفة، بما يدعم هذه السياسات التى تتوافق مع الحاجات والمطالب وتحقيق الأهداف المجتمعية، وكذلك في بناء وتفعيل ثقافة المجتمع المدنى وثقافة التطوع، كما أن توقعات العائد الاقتصادي والاجتماعي تساهم في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء البرامج والمشروعات، كما أنها تدعم الانتماء للمجتمع سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصاديا أو سياسياً، وكذا بناء المنظمات الاجتماعية الفاعلة والمرتبطة بالبيئة، وكذا تفعيل المشاركة الاجتماعية، والسياسية، والمساعدة في مواجهة المشكلات المجتمعية العامة والجماعية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (السروجى: 2009، 36 -38).

كذلك رأس المال الاجتماعي يُعد أحد أهم أصناف رأس المال في العصر الحديث وأكثرها غموضاً على الإطلاق، وهو يختلف عن الصور الأخرى لرأس المال لأنه لا يوجد في الأشخاص، ولا في الواقع المادى، وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فهو مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية التى يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي ولخدمة أهداف مشتركة، ويُعد تراكم هذا الصنف من رأس المال مفتاحاً لنمط جديد من التنمية هو الأكثر إنسانية وإستدامة في نفس الوقت. وفى النهاية فإن اعتبار قوة ومتانة روابط رأس المال الاجتماعي في مجتمع ما هى إلا طوق النجاة من كل المخاطر الداخلية والخارجية التى تستهدف وحدة وإستقرار المجتمع.

ولقد تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي، منها ما تناولته من ناحية العلاقات والمعايير بين الأفراد والصلات التى يعقدها الفرد. فعرفه Coleman(1987:36) على أنه "العلاقات والمعايير بين الأفراد من خلال التركيبات الاجتماعية التى يتواجدون فيها". في حين يرى أبو زيد (2010 :10) أنه "العلاقات والمعايير، والقيم التى تتواجد بين أفراد المجتمع".

وهناك تعريفات تناولت المفهوم من ناحية الموارد التى تنشأ من العلاقات. فهو "الموارد التى تنشأ من العلاقات، هذه الموارد تؤدى إلى إتصال الأفراد بعضهم البعض بوعى ومشاركتهم في الحياة العامة لبناء أشكال مختلفة من رأس المال أو القوى الاجتماعية ثم محاولة إستخدامها للإستفادة منها (Clopton,Finch:2010 ,372).

وتوجد تعريفات تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي من ناحية قيمة الشبكات الاجتماعية الإيجابية والقيم والثقة. فعرفه بدوى (2009 : 152) على أنه "مجموعة الصلات التى يعقدها الفرد داخل الشبكة الاجتماعية" فالفرد عضو في شبكات اجتماعية مختلفة ومتنوعة، وهذه الشبكات هى مفتاح الفوائد المادية والرمزية، إذ من الضرورى للفرد أن يمتلك رأس مال اجتماعي، يمكنه من إستثمار العلاقات الاجتماعية المتنوعة لزيادة الرأسمال الكلى الخاص به مثل علاقات الجيرة والعمل والقرابة. ويعرفه بوتنام على أنه " قيمة الشبكات الاجتماعية حيث أن هذه الشبكات تفيد في إنتاجية الأفراد والجماعات حيث يساعد الأفراد كل منهم الأخر دون البحث عن عائد معين، وكذلك معالم التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات الاجتماعية التى تنشأ بين الأفراد، والتى تسهل التعاون والتنسيق والتفاعلات التعاونية من أجل المصلحة المشتركة" (putnam,2000,19)

كما أن هناك تعريفات تناولت هذا المفهوم من ناحية المؤسسات والعلاقات والمعايير التى تشكل التفاعل والتنظيمات. فترى أبو زاهر (2010: 6) أن رأس المال الاجتماعي "عبارة عن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية وأنه ليس كيان واحداً، وأنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين أولهما: أنها جميعاً تتألف من بعض جوانب البُنى الاجتماعية، والثانى أنها تسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء كانوا أشخاصاً أو جماعات داخل المبنى". واتفق معها (prasd et al.2012,12) في أن رأس المال الاجتماعي هو المؤسسات والعلاقات والمعايير التى تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع". ويوضح حسنين (2011: 74) أن المفهوم ينطوى على جانبين أحدهما مؤسسى، والآخر قيمى، فهو الذى يجمع الأفراد في كيان مؤسسى واحد وذلك بهدف تحقيق أهداف مشتركة، وأن رأس المال الاجتماعي عبارة عن "الهياكل والمنظمات المجتمعية والتى يتواجد بين أعضائها علاقات وإتصالات وتفاعلات".

وبالرغم من وجود تعريفات مختلفة للمصطلح، إلا أنها جميعاً تجتمع حول فكرة أساسية وهى أن لرأس المال الاجتماعي قيمة تؤثر على إنتاجية الفرد أو المجموعة، فجميعهم يؤثرون على فعالية الأداء. ومن خلال الكتابات السابقة يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي على أنه "شبكة من العلاقات تجمع بين الأفراد من خلال إتصالهم، وإندماجهم، وتفاعلاتهم الاجتماعية، والتى تجعلهم قادرين على العمل الجماعى من خلال تعاونهم وتواصلهم معاً، وإندماجهم وثقتهم في بعضهم البعض وفى الآخرين من أجل تحقيق أهداف تنموية".

ولرأس المال الاجتماعي ثلاثة وظائف أساسية هى: الوظيفة الاجتماعية، والتى تقوم بتقوية وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية، مثل الثقة بالغير، والعلاقات الإنسانية الطيبة والتعاون، وكذلك تشييد أواصر الثقة والعلاقات القوية بين أفراد المجتمع بعضهم البعض وبين الدولة، بما يؤدى إلى مستويات عالية من الأداء. الوظيفة الاقتصادية: والتى تعمل على تخفيض أو تدنية تكاليف المعاملات الجارية بين الناس، لوجود قيمة التعاون التى تسهل كثير من ميكانيزمات السوق الطبيعية والحد من البيروقراطية، التى تستنزف الكثير من الجهد والوقت والتكلفة الاقتصادية. الوظيفة السياسية: تتمثل في التخلى تدريجياً عن النمط التقليدى لتقسيم المجتمعات لطبقات، والميل للأخذ بقيم الديمقراطية. ومن ناحية ثانية يساهم رأس المال الاجتماعي في الحد من الميل للنزعة الفردية، ويدعم التحول الديمقراطى ويساعد في الوصول إلى المعلومات والمعرفة، وزيادة فرص القيادة، ويمارس دور في الأنشطة الاجتماعية كعملية محورية لإنجاز الأهداف (السروجى ، 2009: 51، رشاد، 2015 :140-144).

وهناك مصادر عديدة لرأس المال الاجتماعي صنفتها محمد (2017 : 15- 16) إلى فئتين رئيسيتين هما المصادر التقليدية: هى كلٍ من الدين والأسرة والعشيرة والمجتمع، حيث تقوم هذه المصادر بدور هام في إرساء جذور رأس المال الاجتماعي في المجتمع، من خلال بناء الشبكات التى تقوم على التعاون والمشاركة بين الأفراد، ومد جسور المودة ونشر الأفكار الخاصة بالتكافل الاجتماعي ، والتعاون على البر والتقوى، والتأكيد على حق الجوار، بما يؤدى إلى تحقيق الأمان الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء الأفراد عبر تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية في المجتمع. أما المصادر غير التقليدية: تتمثل في المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنى، والعديد من التكوينات غير الحكومية الأخرى مثل: الأحزاب، والحركات الاجتماعية، والنقابات، والتى تسعى إلى خلق العديد من القيم من داخلها مثل المشاركة والتضامن والثقة، حيث أدت التغيرات الحادثة على صعيد التنمية إلى زيادة دور تلك المنظمات لتقوم بدور أساسى في نشر وتأصيل العديد من قيم المشاركة والعمل كفريق، وبناء القدرات وغيرها.

ويُعد قياس رأس المال الاجتماعي عملية معقدة، لذا أولى الباحثون إهتماماً كبيراً بكيفية قياسه، لأن طبيعة أى ظاهرة اجتماعية لا تعود لمجرد رصدها ودراستها نظرياً، بل لابد من قياسها والتعرف على مكوناتها واقعياً، كذلك إمكانية إيجاد تطبيقات عملية يمكن الإستفادة منها في صنع القرار وبرامج التنمية، وذلك للدور الهام الذى يمكن أن يؤديه رأس المال الاجتماعي في التخفيف من الفقر، ودعم الإستقرار الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية (جامع: 2010، 341). ويوجد العديد من طرق قياس رأس المال الاجتماعي منها: 1-

طريقة تعتمد على إلتفاف أو موافقة جماعة من الناس ذات غرض أو غاية محددة، بحيث يمكن للباحث التعرف على نسق القيم والتقاليد، وحجم الثقة والتعاون بين أعضائها، 2- طريقة تركز على إجراء مسح مجتمعى شامل؛ للتعرف على حجم الثقة والترابط بين الناس بمجتمع ما، 3- طريقة أشار إليها "بوتنام" في معرض حديثه عن تقدير حجم أو عدد الجماعات المتماسكة بمجتمع ما، ويمكن التأكد من الترابط والثقة بالتعرف على حجم العضوية لهذه الجماعات مثل الأندية الرياضية أو الأحزاب والتكتلات السياسية (السروجى: 2009، 131).

ويذكر(حمداوى، ومليكة) نقلاً عن (حسنى إبراهيم عبد العظيم: 2013، 8-9) مثالاً لمحاولات العلماء لقياس رأس المال الاجتماعي، على سبيل المثال حددت كريستيان جروتيرت Christiaan Grootaert وزملاؤها بعد مراجعتهم للتراث المتعلق برأس المال الاجتماعي ستة مؤشرات يستخدمها الباحثون لقياس رأس المال الاجتماعي وهى:

1- عضوية الجماعات والشبكات Graul and Netwokis: يركز هذا المؤشر على درجة وطبيعة مشاركة الأفراد في مختلف أنواع المنظمات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية، ومدى الإسهام الذى يقدمه الفرد لها، ودرجة إستفادته منها، بالإضافة إلى تنوع العضوية في الجماعات، وكيفية إختيار قيادتها وكيف يتغير ارتباط الفرد بها عبر الزمن.
2- الثقة والتضامن Trust and Solidarity: الذى يقيس درجة الثقة بين الجيران ومانحى الخدمات، والغرباء، وكيف تتغير الثقة بين هؤلاء عبر الزمن.
3- الفعل الجمعى والتعاون Action and Cooperatity: يكشف عن مدى عمل أفراد المجتمع مع الآخرين في المجتمع المحلى وفى مشروعات مشتركة، وفى مدى إستجابتهم عند وقوع أزمة ما، ويتناول كذلك النتائج المترتبة على إنتهاك التوقعات الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية.
4- المعلومات والتواصل Information and Communication: من خلال هذا المؤشر يتم التعرف على كيفية وصول الناس للمعلومات فيما يتعلق بظروف السوق والخدمات العامة، وكيفية التواصل معاً فيما بينهم.
5- التماسك الاجتماعي والإندماج S.Cohesion and Inclusion: المجتمعات المحلية ليست كيانات منعزلة وإنما تتسم بالعديد من الإختلافات التى قد تؤدى للصراع، فيحاول هذا المؤشر تحديد درجة وطبيعة تلك الإختلافات، وآليات إدارتها وأى الجماعات يتم إقصاءها، كما يكشف عن صور التفاعل الاجتماعي الموجودة.
6- التمكين والسلوك السياسى Empowerment and Political Action: يتناول مدى تمتع الأفراد بالرفاهية وإحساسهم بالسعادة، والفاعلية الشخصية، والقدرة على التأثير في الأحداث السياسية المحلية والخارجية. (حمداوى، ومليكة :2018، 98-99)

وهناك العديد من النظريات الاجتماعية التى قدمت تفسير لرأس المال الاجتماعي، أحد هذه النظريات ما قدمه (putnam Robert, 1995,18)، ووفقاً لهذه النظرية فإن شبكة العلاقات تعد محور إرتكاز رأس المال الاجتماعي الذى يشير إلى القيمة الجمعية للشبكات الاجتماعية التى تعمل من خلال قنوات متعددة وهى:1-تدفق المعلومات، 2-معايير التبادلية أو المساعدة المتبادلة والتى تعتمد على شبكة العلاقات الرأسية والأفقية وتشتمل على (الشبكات المتصلة بالعادات والتقاليد، والشبكات المتصلة بالروابط داخل الجماعات، والشبكات المتصلة بتجسيد الروابط بين الجماعات) ،3- العمل الجماعى، والثقة التى تقود إلى المنفعة المتبادلة والأفق الواسع والتضامن التى تشجعها الشبكات الاجتماعية وتساعد في التحول من الأنا إلى النحن، وأن شبكة العلاقات التى يكونها الأفراد لتحقيق أهدافهم وما تتضمنه من عمل جماعى وتعاون وثقة ومشاركة وإحترام متبادل تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي وأبعاده الرئيسية. وإتفقت معه (عبد الحميد ،2004) في أن الأعضاء تتفاعل بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في إطار شبكات العلاقات الاجتماعية وفقاً لما لديهم من موارد، وأن شبكات العلاقات الاجتماعية في معظمها هى شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم المتبادل داخل تلك الشبكات هو أيضاً شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، حيث أن رأس المال الاجتماعي يستخدم في حشد الدعم لحل المشكلات المجتمعية. وأن الأفراد الذين تربطهم علاقات قوية تكون لديهم دافعية أقوى لمساعدة بعضهم البعض من خلال شبكة علاقاتهم ومن ثم يكون رأس المال الاجتماعي هو نتاج الرسوخ في شبكة العلاقات، وأنه من خلال علاقاتهم المتبادلة يمكن مواجهة مشكلاتهم وحلها، وتحقيق الأهداف التنموية لهم، حيث أن القيم والمعايير النابعة من داخل كل فرد تزيد من الثقة والمشاركة والمساعدة والدعم المتبادل وتفعيل العدالة والمساواة، وتساعد في نقل الموارد والسلع والخدمات، وبذلك يتحقق الإصلاح، والتحديث وبالتال تنمية المجتمع.

ب- الدراسات السابقة

أشارت دراسة Putnam (1993) حول رأس المال الاجتماعي في شمال وجنوب إيطاليا وهى من أولى الدراسات التى تمت في هذا المجال، إلى قياس رأس المال الاجتماعي من خلال المشاركة المدنية، والتى تم التعبير عنها بنسبة التصويت على الإستفتاءات وقراءة

الجرائد، وعضوية نوادى كرة القدم، والجمعيات الموسيقية، وكذلك مقدار الثقة في المؤسسات العامة.

وذكرت دراسة potapchuk (1998) بعنوان "بناء المجتمع المحلى ودور رأس المال الاجتماعي الحكومى" أن رأس المال الاجتماعي هو التماسك الذى يحافظ على ترابط المجتمع، فهو شبكة من العلاقات بين الأفراد، والتى يمكن إستخدامها لإنجاز الأعمال، كما إنه يقوم بدور هام في بناء المجتمع المحلى، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب أن يعمل المجتمع المحلى على بناء رأسماله الاجتماعي وآليات بنيته التحتية لمواجهة التحديات الجماعية.

واستهدفت دراسة(2000) Symth john بعنوان "تحسين رأس المال الاجتماعي من خلال التعليم النقدى" التعرف على الوضع الحالى للمجتمع المعاصر فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي، وتوصلت إلى أن هناك إفتقار لرأس المال الاجتماعي لدى المجتمع المعاصر تبدو مظاهره في تزايد النزعة الفردية وتراجع الإصلاحات الدراسية، وقصور النواحى الفنية لدى العديد من الأفراد، وتشير الدراسة إلى ضرورة النظر إلى التعليم على أنه ممارسة اجتماعية يتم خلالها التأكيد على ضرورة تحقيق المسئولية الاجتماعية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

كما أوضحت دراسة (2001) Nan Lin أهمية رأس المال الاجتماعي في الروابط الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، ومدى الوصول للموارد من خلال هذه الإتصالات والعلاقات، جنب إلى جنب مع رأس المال البشرى، لتحقيق أهداف الأفراد والفئات الاجتماعية والمنظمات والمجتمعات، وأكدت على أن رأس المال الاجتماعي يبين قوة التركيز على ما يتطلب أن تعرفه الأفراد والمنظمات، وكذلك ما تعرفه للاستفادة منه حتى يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يحدث فرق في الحياة والمجتمع.

وإستهدفت دراسة (2002) Mathew Morris التعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي على الفقر، ومعرفة إذا ما كان رأس المال الاجتماعي له مردود اقتصادي أم لا، وتبين أن رأس المال الاجتماعي له مردود اقتصادي وخاصة في مشروعات التنمية المحلية، وأنه وسيلة من أجل الحماية الاجتماعية، وأن الهبات الخارجية أو التمويل الخارجى الموجه لرأس المال الاجتماعي لم يؤثر على مقدرة الدولة في الحد من الفقر.

وأشارت دراسة (2009) Rafail إلى تدنى مستوى قوة الروابط الاجتماعية في المدن بالمقارنة مع باقى المناطق الريفية أو المراكز، كما أظهرت الدراسة ضرورة التدخل الأفقى للمواطنين للتفاعل مع المجتمعات المحلية وأنه لابد من تطوير وتعزيز رأس المال الاجتماعي لإحداث تغييرات دائمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحياة اليومية.

كذلك بينت دراسة (2017) Granberry & Torres تراكم رأس المال الاجتماعي لدى السيدات البورتوريكيات في المناطق الحضرية، وطبقت على (205) سيدة من 10 أحياء في مدينة سبيرنجفليد، وأظهرت أن رأس المال الاجتماعي يؤدي دور في تعزيز قدرة النساء البورتوريكيات على الحصول على الموارد المادية من خلال المشاركة في الشبكات والهياكل الاجتماعية.

أما دراسة الكفارنة (2015) إستهدفت التعرف على أثر الجمعيات الأهلية في فلسطين بالتركيز على جمعية إتحاد لجان العمل الزراعى في قطاع غزة ودورها في بناء رأس المال الاجتماعي، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للحصول على أفضل النتائج والتحليلات المنطقية، وكانت أهم النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين رأس المال الاجتماعي وكلٍ من: حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي، حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشرى، عدد مشاريع التمكين الاقتصادي، وعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي.

فى حين أشارت دراسة سليمان (2010) إلى محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية، وتوصلت إلى إسهام المكونات التالية: مكون الشبكات الاجتماعية والسياسية، والشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والتضامن الاجتماعي، والثقة في الأشخاص والمؤسسات، والتوجهات والقيم المشتركة بنسبة 19.4%،18%،9%،8,5% على الترتيب في محددات توزيع رأس المال الاجتماعي، كما أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من إجمالى المكونات الأربعة وكانت الفروق في اتجاه الذكور.

وإهتمت دراسة الزغل (2011) برصد متغيرات رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية، ورصد واقع نوعية حياة الأسرة الريفية، وأشارت النتائج إلى أن مستوى الثقة في الأفراد كأحد متغيرات رأس المال الاجتماعي، والثقة في مؤسسات المجتمع، والقيم الاجتماعية، والمشاركة السياسية كان متوسطاً، أما مستوى التماسك والتضامن الاجتماعي كان مرتفعاً. أما مستوى الجانب الصحى، والجانب الاجتماعي، والجانب الترويحى والثقافى كان منخفضاً.

وكان الهدف من دراسة متولى(2015) بصفة رئيسية بناء مقياس كمى لدرجة رأس المال الاجتماعي، والتعرف على المتغيرات المرتبطة والمؤثرة على درجة رأس المال الاجتماعي، وكانت أهم النتائج أن معاملات ثبات مقياس درجة رأس المال الاجتماعي كانت مرتفعة نسبياً، وكذا إرتفاع مستوى صدق المقياس المقترح لرأس المال الاجتماعي، وكذلك وجود أربعة متغيرات مستقلة تساهم في تفسير التباين الكلى في مستوى رأس المال الاجتماعي للزراع وهى: الرضا عن الحياة بالقرية، والمهنة الأساسية، وعدد سنوات التعليم الرسمى، وحجم الأسرة، وأن نسبة الإسهام في تفسير التباين كانت 67%.

وأشارت دراسة على(2016) إلى مصادر مكونات رأس المال الاجتماعي، والتعرف على أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعي في المجتمع، والتعرف على أساليب إنتاج رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي يرتبط بطبيعة العلاقات التى تنشأ بين الأفراد داخل المنظمات التى يشكلونها بإختيارهم الحر، وأن برامج الإصلاح الاقتصادي لا يمكن تنفيذها وتحقيق أهدافها في غياب رأس المال الاجتماعي، وتشير النتائج الميدانية إلى أن المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع هى الهدف الأساسى أمام المتطوعين في المنظمات غير الحكومية بنسبة 56.1%، وإرتفاع نسبة من يرى أن للمرأة دور في تحقيق تراكم رأس المال الاجتماعي بنسبة 89%.

وأوضحت دراسة محمد(2017) واقع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية من خلال بعض منظماتها الريفية المختارة وتقييم مدى قدرتها على خلق عناصر رأس المال الاجتماعي بين العاملين بها، وتوصلت الدراسة إلى ضعف عناصر رأس المال الاجتماعي الموجودة بالمنظمات الريفية محل الدارسة نتيجة لضعف مستويات الثقة بين العاملين بها بالإضافة لتراجع معدلات الرضا فيما بينهم نتيجة لعديد من الأسباب أهمها تراجع الأوضاع الاقتصادية .

أما دراسة سالم (2018) إستهدفت التعرف على درجة رأس المال الاجتماعي لدى الريفيين بمحافظة الفيوم، وكانت أهم نتائجها ترتيب المحاور الفرعية لمقياس رأس المال الاجتماعي تنازلياً حسب أهميتها النسبية وهى: درجة رأس المال والثقة، والمكانة القيادية، وحجم شبكة العلاقات الاجتماعية، وعضوية المنظمات، وأشارت النتائج إلى أن 65.3٪ من المبحوثين كانت درجة رأس المال الاجتماعي الكلية لديهم متوسطة، وأن 19.9٪ من المبحوثين كانت درجة رأس المال الاجتماعي الكلية لديهم منخفضة، في حين أن 14.9٪ من المبحوثين كانت درجة رأس المال الاجتماعي الكلية لديهم مرتفعة.

وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن رأس المال الاجتماعي هو شبكة العلاقات والإتصالات بين الأفراد، وهو التماسك الذى يحافظ على ترابط المجتمع، وأن هناك بعض المتغيرات المرتبطة به، كما أكدت الدراسات على أن لرأس المال الاجتماعي مردود اقتصادي وخاصة في مشروعات التنمية المحلية، كما أنه يُعد وسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية. وعلى المجتمع المحلى ضرورة تعزيز وجود رأس المال الاجتماعي، حيث يعتبر ضمن الآليات الهامة للحصول على التنمية والحماية الاجتماعية، والتى بدورها تكون مدخلاً أساسياً للتنمية المستدامة. ولذلك كانت هناك ضرورة ملحة لإجراء هذا البحث للتعرف على مستويات رأس المال الاجتماعي للريفيين وبعض المتغيرات المرتبطة به.

ثانياً: فروض البحث

بناءاً على ما سبق عرضه بالإطار النظرى، وتحقيقاً لأهداف البحث الثانى والثالث تم صياغة فروض البحث التالية:

الفرض البحثى الأول: توجد علاقة معنوية بين الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي وكلٍ من المتغيرات المستقلة التالية: العمر، وعدد سنوات تعليم المبحوث، وعدد سنوات تعليم زوجة البحوث، وحجم الأسرة، والدخل الشهرى للأسرة، والحيازة الأرضية الزراعية، والحيازة الحيوانية المزرعية ، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، والاتجاه نحو التغيير، والانتماء للمجتمع المحلى، ودرجة الرضا عن خدمات المجتمع المحلى.

الفرض البحثى الثانى: تُسهم المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين .

الفرض البحثى الثالث: يُسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الارتباط المعنوى إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الحادث في رأس المال الاجتماعي للريفيين.

وتم إختبار الفروض السابقة في صورتها الصفرية.

ثالثاً: التعريفات الإجرائية

رأس المال الاجتماعي: يقصد به في هذا البحث شبكة من العلاقات التى تجمع بين الأفراد من خلال إتصالهم، وإندماجهم، وتفاعلاتهم الاجتماعية، والتى تجعلهم قادرين على العمل الجماعى من خلال تعاونهم وتواصلهم معاً، وإندماجهم وثقتهم في بعضهم البعض وفى الآخرين من أجل تحقيق أهداف تنمية المجتمع، ويمكن التعبير عنه من خلال ستة أبعاد هى:

1. **بُعد حجم شبكة العلاقات الاجتماعية:** يقصد به شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية للمبحوث والتى تربط بينه وبين فاعلين آخرين من الأقارب، والأصدقاء، والجيران، ومدى الإسهام الذى يقدمه الفرد لها، ومدى إستفادته منها.
2. **بُعد الثقة في الآخرين:** يقصد به مدى درجة الثقة في الآخرين من الجيران ومانحى الخدمات والغرباء، وكيف تتغير الثقة بين هؤلاء عبر الزمن.

3. **بُعد التعاون:** يقصد به مدى عمل المبحوث مع الآخرين في المجتمع في مشروعات تنموية مشتركة وتطوير المجتمع، ومدى إستجابة المبحوث مع الأفراد الآخرين عند وقوع أزمة ما.
4. **بُعد التواصل والمشاركة بالمعلومات:** يقصد به كيفية التعرف على وصول المعلومات للأفراد فيما يتعلق بظروف السوق، والخدمات العامة، وكيف يتم التواصل فيما بينهم.
5. **بُعد التماسك الاجتماعي والإندماج:** يقصد به إندماج المبحوث مع الآخرين من خلال صور التفاعل الاجتماعي المختلفة الموجودة في المجتمع.
6. **بُعد التمكين والسلوك السياسى:** يقصد به مدى تمتع الأفراد بالرفاهية وإحساسهم بالسعادة والفاعلية الشخصية والقدرة على التأثير في الأحداث السياسية المحلية والخارجية.

رابعاً: منهجية البحث وأدواته

منهج البحث

إعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى لتحقيق أهداف البحث، ومناسبته لأسلوب البحث وخصائصه.

مجتمع البحث وعينته

أجرى هذا البحث بمحافظة كفر الشيخ، وتم إختيار ثلاثة مراكز إدارية من مراكزها العشرة بطريقة عشوائية ممثلة لما يقرب من ثلث المراكز هى: مركز كفر الشيخ، ودسوق، وقلين، كما تم إختيار قرية من كل مركز بطريقة عشوائية أيضاً فوقع الإختيار على قرية بلشاشة، وسنهور المدينة، ونشرت على الترتيب، وتمثلت شاملة البحث في إجمالى عدد الأسر الريفية في القرى الثلاث، والبالغ عدهم نحو 5975 أسرة ريفية منهم 1400 أسرة في قرية بلشاشة، و2375 أسرة في قرية سنهور المدينة، و2200 أسرة في قرية نشرت (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة كفر الشيخ، 2022). ثم تم إختيار عينة من الأسر تمثل 5% من شاملة البحث، بلغ قوامها 300 أسرة، وتم توزيع هذا العدد حسب نسبة تمثيل كل منها في شاملة البحث فكانت 70 أسرة من قرية بلشاشة، 120 أسرة من قرية سنهور المدينة، و110 أسرة من قرية نشرت، وتم إختيار رب الأسرة ليكون مصدر المعلومات في عينة البحث.

أداة جمع البيانات

أستخدمت إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، وقد تم إجراء إختبار قبلى pretest لبنود الإستبيان على 30 رب أسرة من قرية حليس التابعة لمركز كفر الشيخ للتأكد من صدق الأسئلة ومدى فهم المبحوثين لها، وبناء على هذا الإختبار تم صياغة الإستبيان في صورته النهائية، وجمعت البيانات خلال شهري يناير وفبراير2023م، بمساعدة فريق بحثى مدرب. وأستخدم في عرض وتحليل البيانات التوزيع التكرارى، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الارتباط البسيط "بيرسون"، والإنحدار الخطى المتعدد، والإنحدار الخطى التدرجى Step –Wise Multiple Regression، ومعامل الثبات "ألفا كرونباخ" لقياس ثبات مقاييس البحث.

قياس المتغيرات

4-أ-المتغيرات المستقلة

1. **العمر:** تم قياسه بسؤال المبحوث عن عمره وقت جمع البيانات لأقرب سنة ميلادية، وقد بلغ المتوسط الحسابى له 42.09 سنة، بإنحراف معيارى قدره 9.20 سنة.
2. **عدد سنوات تعليم المبحوث:** تم قياسه بعدد السنوات التى قضاها المبحوث في التعليم حتى تاريخ جمع البيانات، وأخذت قيماً رقمية صفر، 3، 6، 9، 12 ، 16، 18 لتعبر عن أمى، يقرأ ويكتب، حاصل على تعليم إبتدائى، تعليم إعدادى، تعليم متوسط، تعليم جامعى، وتعليم فوق جامعى على الترتيب، وبلغ المتوسط الحسابى 11.96 سنة، بإنحراف معيارى 4.29 سنة.
3. **عدد سنوات تعليم زوجة المبحوث:** تم قياسه بعدد السنوات التى قضتها زوجة المبحوث في التعليم حتى تاريخ جمع البيانات، وأخذت قيماً رقمية صفر، 3، 6، 9، 12، 16، 18 لتعبر عن أمية، تقرأ وتكتب ، حاصلة على تعليم ابتدائى، تعليم إعدادى، تعليم متوسط، تعليم جامعى، وفوق جامعى على الترتيب، وبلغ المتوسط الحسابى 11.65سنة، بإنحراف معيارى 4.25 سنة.
4. **حجم الأسرة:** أستخدم الرقم المطلق لعدد أفراد الأسرة المقيمين بمسكن المبحوث ويعيشون معه حياة اجتماعية واقتصادية في معيشة مشتركة وقت جمع البيانات كمؤشر رقمى لقياس هذا المتغير.

5. **الدخل الشهرى للأسرة:** قيس بسؤال المبحوث عن إجمالى دخله الشهرى بالجنية المصرى، سواء من الأعمال الزراعية أو غير الزراعية، أو أى مصدر أخر للدخل، وبلغ المتوسط الحسابى 3.38 ألف جنية، وبإنحراف معيارى قدره 9.28 بألف جنية.
6. **الحيازة الأرضية الزراعية:** قيس بالرقم المطلق للتعبير عن مساحة الأرض التى يحوزها المبحوث بالقيراط، سواء ملك أو إيجار أو مشاركة، وبلغ المتوسط الحسابى 23.36 قيراط، وبإنحراف معيارى 2.38 قيراط.
7. **الحيازة الحيوانية المزرعية:** قيس بسؤال المبحوث عن أعداد الحيوانات المزرعية التى بحوزته، وقد تم تحويلها إلى وحدات حيوانية كما يلى: الجاموس الكبير سنتين فأكثر 1.25 وحدة حيوانية، الجاموس المتوسط سنة فأقل من سنتين 0.6 وحدة، الجاموس الصغير أقل من سنة 0.3 وحدة، ورأس البقر الكبير سنتين فأكثر 1.0 وحدة، والبقر المتوسط سنة وأقل من سنتين 0.5 وحدة، والبقر الصغير أقل من سنة 0.25 وحدة، ورأس الغنم 0.1 وحدة، وأعتبر رأس الماعز 0.7 وحدة، والحمار 0.25 وحدة حيوانية(خليفة، 2013: 68-88)، وقد بلغ المتوسط الحسابى 1.97 وحدة حيوانية، بإنحراف معيارى 1.93 وحدة حيوانية.
8. **الانفتاح الحضاري:** قيس بسؤال المبحوث عن مدى تردده على القرى المجاورة، ومدينة كفر الشيخ، والقاهرة، والإسكندرية، أو أى محافظة أخرى، وخارج مصر، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا. وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وبلغ المتوسط الحسابى 10.00 درجات، وبإنحراف معياري 3.095 درجة.
9. **مستوى الطموح:** قيس بتسع عشرة عبارة وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.775 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى له 56.25 درجة، وبإنحراف معيارى 7.97 درجة.
10. **الاتجاه نحو التغيير:** قيس بثلاث عشرة عبارة وكانت الإجابات موافق، لحد ما، غير موافق وأعطيت الأوزان 3 ، 2 ، 1 على الترتيب للعبارات الموجبة والعكس للعبارات السالبة، وقدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.867 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى 28.95 درجة، وبإنحراف معيارى 5.51 درجة.
11. **الانتماء للمجتمع المحلى:** قيس بتسع عبارات وكانت الإجابات موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة ضعيفة، وغير موافق، وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 ، على الترتيب للعبارات الموجبة والعكس للعبارات السلبية، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.825 ، هى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وبلغ المتوسط الحسابى 26.45 درجة، وبإنحراف معيارى 5.59 درجة.
12. **درجة الرضا عن خدمات المجتمع المحلى:** قيس بأربع عشرة عبارة، وكانت الإجابات راضى، لحد ما، وغير راضى، وأعطيت الأوزان3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.785 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى 28.28 ، وبإنحراف معيارى 5.59 درجة.

الجدول رقم (1) التوزيع العددى والنسبى للمتغيرات المستقلة

المتغير	التكرار	%	المتغير	التكرار	%
			7-الحيازة الحيوانية المزرعية: ليس لديه حيازة	145	48.3
1-العمر: صغير25-36 سنة	87	29	صغيرة2.5-1.5 وحدة حيوانية	57	19
متوسط37-48 سنة	119	39.7	متوسطة 3-4.5 وحدة حيوانية	51	17
كبير49-60 سنة	94	31.3	كبيرة 4.5 فأكثر وحدة حيوانية	47	15.7
2-مستوى تعليم المبحوث: أمى	9	3			
يقرأ ويكتب	15	5			
ابتدائى	27	9	8-الانفتاح الحضاري:		
اعدادى	30	10	منخفض 5-9 درجة	165	55
مؤهل متوسط	77	25.7	متوسط10-14 درجة	105	35
فوق متوسط	42	14	كبير 15-20 درجة	30	10
جامعى	100	33.3			
3-مستوى تعليم زوجة المبحوث: أمية	11	3.7	9-مستوى الطموح:		
تقرأ وتكتب	16	5.3	منخفض 19-37 درجة	41	13.7
ابتدائى	26	8.7	متوسط 38-57 درجة	177	59

المتغير	التكرار	%	المتغير	التكرار	%
إعدادى	22	7.3	كبير 58-76 درجة	82	27.3
مؤهل متوسط	109	36.3			
فوق متوسط	35	11.7			
جامعى	81	27			
4- عدد أفراد الأسرة: أسرة صغيرة 2-3 فرد	97	32.3	10-الاتجاه نحو التغيير: اتجاه سلبى 13-21 درجة	27	9
أسرة متوسطة 4-6 فرد	157	52.3	اتجاه محايد 22-30 درجة	148	49.3
أسرة كبيرة 7-9 فرد	46	15.4	اتجاه إيجابى 31-39 درجة	125	41.7
5-الدخل الشهرى للأسرة:			11-الانتماء للمجتمع المحلى:		
منخفض 2000 -3000 جنية	140	46.6	منخفض 9-17 درجة	23	7.7
متوسط 3000-5000 جنية	86	28.7	متوسط 18-27 درجة	136	45.3
مرتفع 5000فأكثر جنية	74	24.7	مرتفع 28-36 درجة	141	47
6-الحيازة الأرضية الزراعية: ليس لدية حيازة	117	35	12-الرضا عن خدمات المجتمع المحلى:		
صغيرة 6-32قيرط	78	26	منخفض 14-23 درجة	60	20
متوسطة 33-64قيراط	81	27	متوسط 24-32 درجة	161	53.7
كبيرة 64 فأكثر قيراط	24	8	مرتفع 33-42 درجة	79	26.3

(المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان بعينة البحث، يناير وفبراير2023)

4-ب-المتغير التابع

رأس المال الاجتماعي: تم قياسه من خلال مقياس كمى متصل يتكون من (34) عبارة تتضمن ستة أبعاد كما يلى:

1. **بُعد حجم شبكة العلاقات الاجتماعية:** يتكون هذا البُعد من ست عبارات، وقد تم قياسه من خلال سؤال المبحوث عن عدد الأقارب الذين يمكن أن يلجأ إليهم في حل مشكلة ما، وعدد الأصدقاء الذين يمكن الإستعانة بهم في الأزمات الاقتصادية، وعدد الأصدقاء الذين يمكن الإستعانة بهم لرعاية الأطفال عند السفر، وعدد الأصدقاء الذين يمكن التحدث معهم في الأمور الشخصية، وعدد الجيران الذين يمكن أن يلجأ إليهم عند حدوث ظروف طارئة، وعدد المسئولين الرسميين في البلد الذين يمكن أن يلجأ إليهم في حل مشكلة خاصة به، وكانت الإجابات لا يوجد، 1. 2 فرد ، 3 . 4 فرد ، 5 . 6 فرد. وأعطيت الأوزان 1 ، 2 ، 3 ، 4 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.601 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى 12.69 درجة، وبإنحراف معيارى 2.90 درجة.
2. **بُعد الثقة في الآخرين:** تم قياسه بخمس عبارات هى: أصدقائى دائماً يقفون معى وقت الأزمات، أغلب أفراد أسرتى أثق فيهم، أثق في الأطباء في مستشفياتنا، أغلب أهل القرية طيبين يقفون دائماً مع بعضهم عند الحاجة إليهم، أثق بالمعلمين في مدارسنا، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا. وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.759 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وبلغ المتوسط الحسابى15.6 درجة، وبإنحراف معيارى 2.91 درجة.
3. **بُعد التعاون:** يتكون هذا البُعد من خمس عبارات، وقد قيس بسؤال المبحوث عن: أفضل المصلحة العامة أولاً ثم نفسى ثانياً، أغلب أهل القرية نفسهم تكون قريتهم أحسن قرية في الدنيا، أغلب أهل القرية يتفقون على الصالح العام للقرية، أقوم بتوعية أهل القرية بأهمية التطوع لإنشاء مشروعات لتنمية القرية، أشارك بالوقت والمجهود والمال مع أهل القرية لوضع الأهداف والعمل على تنفيذها، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا. وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.759 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وبلغ المتوسط الحسابى 14.65 درجة، بإنحراف معيارى 3.09 درجة.
4. **بُعد التواصل والمشاركة بالمعلومات:** تم قياسه بخمس عبارات هى: أشارك بالمعلومات مع الأقارب والجيران من خلال المناقشات الودية، أشارك بالمعلومات مع الأصدقاء وزملاء العمل وأهل القرية لكل ما هو جديد من خلال الزيارات أو البريد الإلكترونى، أشارك بالمعلومات مع الأصدقاء من خارج القرية عبر شبكة الإنترنت، أشارك بالمعلومات مع القادة المحليين أو الوحدة المحلية أو

المنظمات الموجودة بالقرية، أشارك بالمعلومات مع زملاء السياسة أو الجمعية التعاونية بالقرية، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا، وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.83 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وبلغ المتوسط الحسابى 13.06 درجة، بإنحراف معيارى 3.71 درجة.

5. **بُعد التماسك الاجتماعي والإندماج:** يتكون هذا البُعد من تسع عبارات، وقد قيس بسؤال المبحوث عن: تبادل الزيارات والمجاملة في الأفراح، القيام بواجب العزاء وزيارة المرضى، ومساعدة المحتاجين من أهل القرية، التعاون مع أهل القرية في حل مشكلاتهم، والمشاركة في التوعية بتنظيف القرية، الصلح وفض المنازعات بين المتخاصمين، المشاركة في بناء المساجد أو توصيل مياه الشرب سواء بالمال أو بالمجهود أو بالتخطيط، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا، وأعطيت الأوزان٤، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.842 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى 35.44 درجة، وبإنحراف معيارى 8.35 درجة.
6. **بُعد التمكين والسلوك السياسى:** يتكون هذا البُعد من أربع عبارات، وقد قيس بسؤال المبحوث عن: مدى حرص المبحوث على الإدلاء بصوته في الإنتخابات، مشاركته في حزب سياسى، متابعة المؤتمرات واللقاءات السياسية التى يعقدها المرشح في الإنتخابات أو ممثلى الأحزاب المختلفة، توعية أهل القرية بأهمية الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات لأن صوتهم أمانة وواجب وطنى، وكانت الإجابات دائماً، أحياناً، نادراً، ولا، وأعطيت الأوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب، وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.735 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وبلغ المتوسط الحسابى 8.00 درجات، بإنحراف معيارى 2.55 درجة.

ثم جمعت درجات الأبعاد الست لتعبر عن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي . وقدرت درجة ثبات المقياس بإستخدام معامل (ألفا) فوجد أنها 0.808 وهى قيمة مقبولة على ثبات المقياس، وقد بلغ المتوسط الحسابى 99.51 درجة، وبإنحراف معيارى قدره 1.76 درجة.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: مستوى رأس المال الاجتماعي للمبحوثين ومستوى أبعاده الستة المدروسة

أوضحت النتائج الواردة بجدول(2) أن 54.7٪ من المبحوثين لديهم مستوى رأس مال اجتماعي متوسطاً، وأن 23.6٪ لديهم مستوى مرتفعاً، بينما 21.7% لديهم مستوى منخفضاً، أما مستويات أبعاد رأس المال الاجتماعي للمبحوثين فقد أشارت النتائج إلى أن61٪ ، 48٪ من المبحوثين كان مستوى بُعدى الثقة في الآخرين، والتعاون على الترتيب مرتفعاً، إلا أنه كان متوسطاً لدى 57.3٪ ، 45 ٪، 58.7 ٪، 48٪ من المبحوثين بالنسبة لأبعاد حجم شبكة العلاقات الاجتماعية، بُعد التواصل ومشاركة المعلومات، بُعد التماسك الاجتماعي والإندماج، وبُعد التمكين والسلوك السياسى على الترتيب. كما تبين أن بُعد التماسك الاجتماعي والإندماج جاء في المرتبة الأولى وفقاً للوزن النسبى، في حين وقع بُعد الثقة في الآخرين في المرتبة الثانية، ويليه بُعد التعاون في المرتبة الثالثة، ثم بُعد التواصل ومشاركة المعلومات في المرتبة الرابعة، وجاء بُعد حجم شبكة العلاقات الاجتماعية في المرتبة الخامسة، وأحتل بُعد التمكين والسلوك السياسى المرتبة الأخيرة. وقد ترجع هذه النتائج إلى أن جميع جوانب الحياة الاجتماعية قد شهدت تغييرات سريعة ومتلاحقة، وخاصةً بعد ثورة مصر يناير2011، والتى أدت إلى تغيير في الاتجاهات، والقيم الاجتماعية فضلاً عن الخلط بين المفاهيم، مما أحدث صراعات بين أفراد المجتمع وجماعاته بل داخل الأسرة الواحدة، كذلك ظهور ما يسمى بأزمة الفساد والتسيب واللامبالاة، بالإضافة إلى عدم الإنضباط والفوضى الأخلاقية، وزيادة التفكك الاجتماعي مما أدى إلى خلل قد يؤثر على البناء الاجتماعي ويهدد كيانه ويزيد من الشعور بعدم الأمان وفقدان الثقة (عبد الرحمن والحسينى: 2018، 3).

جدول(2)التوزيع العددى والنسبى لدرجة رأس المال الاجتماعي وأبعاده المدروسة

م	أبعاد رأس المال الاجتماعي المدروسة	الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
1	بُعد حجم شبكة العلاقات الاجتماعية	منخفض 6 . 11 درجة متوسط 12 . 18 درجة مرتفع 19 -24 درجة	74 172 54	24.7 57.3 18.00	12.69	2,16	5
2	بُعد الثقة في الآخرين	منخفضة 5 . 9 درجة متوسطة 10 . 15 درجة	20 97	6.7 32.3	15.65	3,13	2

م	أبعاد رأس المال الاجتماعي المدروسة	الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
		مرتفعة 16-20 درجة	183	61.00			
3	بُعد التعاون	منخفض 5 . 9 درجة متوسط 10 . 15 درجة مرتفع 16-20درجة	21 135 144	7.00 45.00 48.00	14.65	2,93	3
4	بُعد التواصل ومشاركة المعلومات	منخفض 5 .9 درجة متوسط 10 .15 درجة مرتفع 16- 20 درجة	66 136 98	22.00 45.3 32.7	13.06	2,72	4
5	بُعد التماسك الاجتماعي والإندماج	منخفض 9-13 درجة متوسط 14-19 درجة مرتفع 20 - 24 درجة	24 176 100	8.00 58.7 33.3	35.44	3,94	1
6	بُعد التمكين والسلوك السياسى	منخفض4- 7 درجة متوسط 8- 12 درجة مرتفع 13 -16 درجة	89 146 65	29.6 48.7 21.7	8.00	2	6
	مستوى رأس المال الاجتماعي الكلى	منخفض 56 . 85 درجة متوسط 86 . 115 درجة مرتفع 116-146 درجة	71 164 65	21.7 54.7 23.6	99.51		

(المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان بعينة البحث، يناير وفبراير2023)

ونظراً لأن مستوى رأس المال الاجتماعي لدى أكثر من نصف المبحوثين كان متوسطاً، لذا يجب الإهتمام برفع هذا المستوى لدى الريفيين، مع ضرورة أدخاله كمطلب أساسى باعتباره أحد مفاتيح الاستراتيجيات للخطط والبرامج التنموية من خلال جميع الريفيين والقيادات الشعبية ومراكز الشباب والمساجد والمنظمات التطوعية عن طريق تواصلهم ومشاركتهم وتبادلهم بالمعلومات مع زيادة شبكة العلاقات والعمل الجماعى والتعاون والعمل التطوعى والثقة المتبادلة فيما بينهم لتخطيطهم البرامج الخاصة التى تتناسب مع مجتمعهم المحلى وإتخاذهم القرارات السليمة لحل مشاكلاتهم، وضرورة إسترجاع مكونات الثقافة الريفية، وشكل العلاقات الاجتماعية، وتعزيز التمكين والسلوك السياسى، والتواصل ومشاركة المعلومات. حيث يُعد جميع ما سبق آليات هامة لزيادة رأس المال الاجتماعي وبالتالى تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: العلاقة الارتباطية بين بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة كلٍ على حده

يتوقع الفرض البحثى الأول وجود علاقة ارتباطية معنوية بين درجة رأس المال الاجتماعي وكلٍ من المتغيرات المستقلة المدروسة وهى: العمر، وعدد سنوات تعليم المبحوث، وعدد سنوات تعليم زوجة البحوث، وحجم الأسرة، والدخل الشهرى للأسرة، والحيازة الأرضية الزراعية، والحيازة الحيوانية المزرعية، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، والاتجاه نحو التغيير، والانتماء للمجتمع المحلى، ودرجة الرضا عن خدمات المجتمع المحلى. ويوضح الجدول(3) أهم النتائج الآتية: وجود علاقة معنوية موجبة عند المستوى الإحتمالى0.01 بين درجة رأس المال الاجتماعي وكلٍ من: عدد سنوات تعليم المبحوث، وعدد سنوات تعليم زوجة المبحوث، والدخل الشهرى للأسرة، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، والاتجاه نحو التغيير، والانتماء للمجتمع المحلى، والرضا عن الخدمات بالمجتمع المحلى، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط: 0.292، 0.229، 0.176، 0.508، 0.428، 0.409، 0.627، 0.327 على الترتيب. إلا أنه لم يتبين وجود علاقة بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة الأربعة المتبقية، ووفقاً لهذه النتيجة أمكن قبول الفرض البحثى الأول فيما يختص بالمتغيرات المستقلة الثمانية التى ثبت معنويتها، ورفضه بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة الأربعة الأخرى. ولقد تبين من النتائج السابقة وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين وعدد سنوات التعليم لهم ولزوجاتهم، الأمر الذى يدل على ضرورة الإهتمام برفع مستوى التعليم لجميع أفراد الأسرة الريفية، والإهتمام بتطويره وتحسين مخرجاته من خلال أجهزة الدولة ووسائل الإعلام المختلفة، لما له من أهمية في مجابهة تطورات الحياة وتقدمها، وتنمية رأس المال الاجتماعي لديهم. كما يتضح من النتائج وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين والدخل الشهرى للأسرة، لذلك لابد من إنشاء صندوق قومى لتمويل المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة للريفيين لرفع دخولهم ومستواهم الاقتصادي، حيث يؤثر ذلك على رفع وتنمية رأس

المال الاجتماعي لديهم. كما تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين والانفتاح الحضاري، مما يستوجب تشجيع الريفيين على زيادة فرص الوصول لمجتمعات جديدة، وضرورة تحسين شبكة المواصلات لسرعة وتسهيل الوصول إليها. وإتضح أيضاً وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين ومستوى الطموح لديهم، وظهر ذلك من خلال وضعهم لأهداف واقعية لحياتهم، وصبرهم على مواجهة تحديات الحياة، الأمر الذى يتطلب معه ضرورة تنفيذ برامج وندوات إرشادية لمساعدتهم في رفع طموحاتهم وطرق تحقيقها. كما تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين والاتجاه نحو التغيير، الأمر الذى يوجه بضرورة إستثمار هذا الاتجاه في حثهم على التعاون والمشاركة وتكوين شبكة علاقات اجتماعية ناجحة، وبالتالى رفع رأس المال الاجتماعي لديهم. كذلك تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين والانتماء للمجتمع المحلى، لذلك لابد من تنفيذ برامج تدريبية للريفيين من شأنها رفع وتعزيز هذا الانتماء من خلال حثهم على المشاركة في الجمعيات والروابط في المجالات المختلفة، مما يزيد من تماسكهم وإندماجهم وزيادة الثقة بينهم وبالتالى رفع رأس المال الاجتماعي لديهم. كما ظهرت علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين رأس المال الاجتماعي للريفيين والرضا عن المجتمع المحلى، لذلك لابد من تحسين مستوى البنية التحتية وجودة الخدمات المجتمعية.

ثالثاً: العلاقة الارتباطية بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة

يتوقع الفرض البحثى الثانى وجود علاقة ارتباطية معنوية بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة، وتوضح نتائج الإنحدار الخطى المتعدد بجدول(3) أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بدرجة رأس المال الاجتماعي للريفيين بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.798 وبلغت قيمة ف المحسوبة 41.86 وهى قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالى0.01.كما يشير معامل التحديد إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 63.6٪ من إجمالى التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين، ويمكن القول أن النتائج أيدت الفرض البحثى الثانى، وأن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث المستقبلية في هذا المجال تتضمن متغيرات أخرى لم يتضمنها البحث ومسئولة عن تفسير بقية التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين .كذلك يتضح من جدول(3) أن هناك ثلاث متغيرات مستقلة فقط تسهم إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي وهى: الانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، والانتماء للمجتمع المحلى، وبلغت قيم معاملات الإنحدار الجزئى القياسى 0.354، 0.161، 0.457 على الترتيب، بينما المتغيرات المستقلة الباقية الأخرى لم يصل معامل الانحدار الجزئى لأى منها إلى مستوى المعنوية الإحصائية التى يكفى لإستنتاج وجود إسهام معنوى لأى منها في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي، ووفقاً لهذه النتيجة أمكن قبول الفرض البحثى الثانى فيما يختص بالمتغيرات المستقلة الثلاث التى ثبت معنويتها، ورفضه بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة الثمانية الأخرى.

جدول(3)العلاقة الارتباطية بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة

م	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الإنحدار الجزئى	معامل الإنحدار الجزئى القياسى	قيمة " ت"
1	العمر	0.086	0.078	0.041	0.97
2	عدد سنوات تعليم المبحوث	** 0.292	0.244	0.059	0.86
3	عدد سنوات تعليم زوجة المبحوث	**0.229	0.255	0.062	0.91
4	عدد أفراد الأسرة	0.047	1.985	0.146	3.32
5	الدخل الشهرى للأسرة	** 0.176	- 0.002	- 0.093	- 1.98
6	الحيازة الأرضية الزراعية	0.107	0.033	0.044	0.74
7	الحيازة الحيوانية المزرعية	- 0.040	- 0.442	- 0.049	- 0.90
8	الانفتاح الحضاري	** 0.508	2.020	0.354	** 8.31
9	مستوى الطموح	** 0.428	0.356	0.161	** 3.54
10	الاتجاه نحو التغيير	** 0.409	0.339	0.106	2.36
11	الانتماء للمجتمع المحلى	** 0.627	1.441	0.457	** 11.10
12	درجة الرضا عن المجتمع المحلى	** 0.327	0.204	0.069	1.76
	معامل الارتباط المتعدد(R)	0.798			
	معامل التحديد(R2)	0.636			

م	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الإنحدار الجزئى	معامل الإنحدار الجزئى القياسى	قيمة " ت"
	قيمة(ف)		** 41.868		

(المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان بعينة البحث، يناير وفبراير2023)

** معنوى عند المستوى الاحتمالى 0.01 * معنوى عند المستوى الإحتمالى0.05

وفى محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع في ظل ثبات تأثير بقية المتغيرات الأخرى، تم صياغة الفرض البحثى الثالث" تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الارتباط المعنوى إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الحادث في درجة رأس المال الاجتماعي للريفيين "، ولإختبار هذا الفرض أستخدم نموذج تحليل الإنحدار المتدرج الصاعد.

جدول(4) العلاقة الإنحدارية بين درجة رأس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة المدروسة

م	المتغير	معاملات الإنحدار الجزئى المعيارى	قيمة "ت"	٪ التراكمية للتباين المفسر	٪ التباين المفسر في المتغير التابع
1	الانتماء للمجتمع المحلى	0.495	**13.016	0.393	39.3
2	الانفتاح الحضاري	0.355	**9.407	0.565	17.2
3	مستوى الطموح	0.176	**4.015	0.602	3.7
4	عدد أفراد الأسرة	0.122	**3.242	0.611	0.9
5	الاتجاه نحو التغيير	0.120	**2.690	0.621	1.00
	معامل الارتباط المتعدد(R)	0.788			
	معامل التحديد(R2)	0.62			
	قيمة(ف)	**96.26			

(المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان بعينة البحث، يناير وفبراير2023)

** معنوى عند المستوى الإحتمالى0.01 * معنو عند المستوى الإحتمالى0.05

وأظهرت النتائج الواردة بجدول(4) وجود علاقة إنحداريه متعددة بين خمسة متغيرات مستقلة ودرجة رأس المال الاجتماعي، وهى: الانتماء للمجتمع المحلى، والانفتاح الحضاري، ومستوى الطموح، وعدد أفراد الأسرة، والاتجاه نحو التغيير، وهذه المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة ترتبط بدرجة رأس المال الاجتماعي بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.788، وبلغت قيمة (ف) المحسوبة لإختبار المعنوية 96.26 ، وهى قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الإحتمالى0.01، ويشير معامل التحديد إلى أن هذه المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة تفسر 62.1٪ من التباين في درجة رأس المال الاجتماعي، مما يعنى أن بقية المتغيرات المستقلة الأخرى وعددها سبعة متغيرات تفسر 1.5٪ من التباين في المتغير التابع، ولتحديد نسبة مساهمة كل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة في تفسير التباين في درجة رأس المال الاجتماعي للمبحوثين تبين أن الانتماء للمجتمع المحلى للمبحوثين ساهم بتفسير 39.3٪ من التباين، وساهم الانفتاح الحضاري بتفسير 17.2٪ من التباين، كما ساهم مستوى طموح المبحوثين بتفسير 3.7٪ من التباين، وأن عدد أفراد الأسرة ساهم بنسبة 0.9 ٪ من التباين، أما الاتجاه نحو التغيير فساهم بنسبة1٪ من التباين. وبناء على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائى وقبول الفرض البحثى الثالث.

وإجمالاً، يتضح من النتائج السابقة أن رأس المال الاجتماعي يزداد من خلال محورين هما: محور تطوير المجتمع، والذى يعمل على تحسين البنية التحتية من خلال الإرتقاء بالنقل والخدمات والرعاية والفرص الاقتصادية. ومحور تطوير أنماط الحياة، والذى يعمل على تطوير أنماط الحياة من خلال مشاركة الأفراد في الأنشطة المجتمعية والثقافية ورفع مستوى التعليم، والتمكين السياسى.

التوصيات:

بناءاً على ما أسفرت عنه نتائج البحث يمكن عرض التوصيات كما يلى:

1- ضرورة تكثيف الجهود لرفع مستوى تعليم كل أفراد الأسرة، وتحسين مخرجاته من خلال أجهزة الدولة ووسائل الإعلام المختلفة، حيث تبين من النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى التعليم ورأس المال الاجتماعي للريفيين.

2- ضرورة إنشاء صندوق قومى لتمويل المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة وفترة سماح ملائمة، لزيادة دخل الريفيين وتحسين أحوالهم الاقتصادية، حيث تبين من النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين دخل الريفيين ورأس المال الاجتماعي لديهم.

3- الإهتمام بإنشاء شبكة مواصلات جيدة وملائمة للريفيين، لزيادة تحفيزهم على زيارة المجتمعات المختلفة، وبالتالى تعزيز وتنمية أبعاد رأس المال الاجتماعي لديهم.

4- العمل على تحسين البنية التحتية وجودة خدمات المجتمع المحلى، مما يزيد من رضا الريفيين عن مجتمعهم، وبالتالي يخلق بيئة مناسبة لتنمية رأس المال الاجتماعي لديهم، حيث تبين من النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الرضا عن المجتمع المحلى ورأس المال الاجتماعي لديهم.

5- وتوجيه المؤسسات الدينية والاجتماعية وزيادة الندوات الثقافية، وعقد دورات تدريبية لتثقيف، وتوعية الريفيين وترسيخ وتقوية القيم الإيجابية مما يساعد على التأثير على اتجاهاتهم الإيجابية وزيادة اتجاههم المولى للتغيير في سبيل الوصول لتطوير أسلوب حياتهم والعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي والإستثمار في أبعاده، حيث تبين من النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الاتجاه نحو التغيير ورأس المال الاجتماعي لديهم.

6- ضرورة نشر الوعى بأهمية المشاركة في مشروعات تنمية المجتمع، والعمل على رفع وتعزيز وغرس وتنمية القيم الاجتماعية للانتماء المجتمعى بمشاركتهم في شئون مجتمعهم من خلال جمعيات وروابط في مجالات مختلفة، لتعزيز ترابطهم وتماسكهم وتقديم الدعم المعنوى المتبادل فيما بينهم، بهدف دفع عجلة التنمية لتطور المجتمع، حيث تبين من النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الانتماء للمجتمع المحلى ورأس المال الاجتماعي لديهم.

7- -قيام جهاز الإرشاد الزراعى بتنفيذ دورات تدريبية لتوضيح مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعاده، والطرق المختلفة لإستثماره بشكل إيجابى وفعال.

8- عقد برامج تأهيل للريفيين، بغرض تنمية الشعور بالثقة في النفس والقدرة على تكوين شبكة علاقات اجتماعية ناجحة مع الأخرين.

9- وأخيراً يوصى البحث بتوجيه الإهتمام لإجراء مزيد من البحوث التى تستقصى مستويات رأس المال الاجتماعي في الريف المصرى، وتحديد سبل إستثماره، في ظل سياسة حديثة، تبنى على خطط وبرامج التنمية المستدامة.

المراجع:

- أبو زاهر، نادية(2010): محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، WWW. Hic mena.org.
- أبو زيد، أحمد(2010): توظيف رأس المال الاجتماعي، مجلة العربى، العدد 615، فبراير، الكويت.
- الزغل، علاء على(2011): رأس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية الفقيرة في القرية المصرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 31. ص ص6424-6499.
- السروجى، طلعت مصطفى(2009): رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الكفارنة، ميسره محمود(2015): دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين، دراسة تطبيقية: إتحاد لجان العمل الزراعى في قطاع غزة(2001– 2014)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بدوى، أحمد موسى(2009): الأبعاد الاجتماعية لإنتاج وإكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(76)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- جامع، محمد نبيل(2010): علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حسنين، سامح فوزى(2011): دور رأس المال الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- حمداوى، عمر ، وجابر مليكة(2018): متطلبات بناء رأس المال الفكرى والاجتماعي في المؤسسة الجامعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد33، ، ص 98-99.
- خليفة، محمد مصطفى حسين(2013):التحليل الاقتصادي القياسى لسوق اللحوم الحمراء في مصر، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، المجلد 29 العدد1،ص ص68-88، مصر.
- رشاد، وليد(2015): مفهوم رأس المال الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الاول، المجلد 52، المركز القومى للبحوث الاجتماعية.
- سالم، أمل مسعود محمد(2018): رأس المال الاجتماعي للريفيين بإحدى قرى محافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر.

- سليمان، ياسر سليمان محمد(2010): محددات توزيع رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية، دراسة وصفية، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.
- عبد الحميد، إنجى محمد(2004): رأس المال الاجتماعي نحو نظرية في البناء والفعل الاجتماعي، المجلة الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد 41، عدد21، مصر.
- عبد الرحمن، طارق، ولمياء سعد الحسينى(2018): دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز الانتماء المجتمعى للمزارعين بإحدى قرى محافظة الشرقية، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد 44 ، العدد 4، ص 19-33 ، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- على، رانيا فتحى(2016): دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لدور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي بمدينة بورسعيد، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد 44، يوليو وسبتمبر. ص 83- 113، مصر.
- متولى، أسامة(2015): رأس المال الاجتماعي لدى المزارعين بمحافظة الفيوم، مجلة الفيوم للبحوث والعلوم الزراعية، العدد(30)، يناير، مصر.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، ديوان عام محافظة كفر الشيخ، مصر.
- Clopton Aaron W, Finch Bryan L. (2010): Are College studerts Bowling Alone, Examining the contribution of Team identification to the Social Capital of College Students Journal of sport Behavior V.33, issue 4 PP377-402 Academic Search Complete.
- Coleman, James (1987): Families and Schools, Educational Researcher Vol. 16, No. 6, American Educational Research Association. Pp32-38.
- Granberry, p. j. & Torres, M.l (2017): Social Capital Accumulation Among Puerto Rican Mothrs lin Urban Neignborhoods. Societies (3),1-13
- Mathew, Morris (2002): Social Capital and poverty in India, this paper product of ides, poverty development for international, Working paper No61.
- Nan Lin (2001): Social Capital: A Theory of Social Structure and Action Structural Analysis in the Social Sciences.
- Potapchuk Willam Riand Others (1998): Building Community: Expiring the Role of Social capital and Government: Us Washington, Coxey Foundation.
- Prasd, Sameer &Tata Jasmine & Guo, Xuguang, (2012): Sustaining small businesses in the United states in times of recession: Role of supply networks and Social Capital, Journal of Advances in Management Research, vol., Iss: Ipp.8-28.
- Putnam, R. (2000) Bowling: the Collapse and Revival of American Community London, Simon & Schuster.
- Putnam R.D (1995): Bowling Alone: America's declining Social Capital. The Journal of Democracy, N, pp65-78.
- Putnam, R (1993): Makhkg Democracy Work, Civic traditions in modern Italy Princeton Nj: Princeton University Press.
- Rafail, Musa Ogly Hasanov, (2009): Social capital, Engagement and the performance of local self. Government in Azerbaijan, Nationalities paper, vol, 37.
- Symth, John (2000): Reclaiming Social Capital through Critical.